السيادة السيبرانية بين الرؤيتين الغربية والصينية

د. مهـــا عـــلام*

مستخلص

فرض الفضاء السيبراني والتطورات المتسارعة والمتلاحقة الناجمة عنه نطاق واسع من التهديدات على الدول، بل ودفعت إلى إعادة النظرة في سيادتها، بطريقة حفزت من محاولات التوصل لاقتراب يصون ويعزز سيادة الدولة تحت مظلة الفضاء السيبراني، وقد انعكست بعض هذه المحاولات في بلورة مفهوم السيادة السيبرانية "المثير للجدل". والذي بات محسوبًا على الجانب الصيني أو المدرسة الصينية، التي اتجهت – بدورها – إلى بلورة إطارًا نظريًا للتعامل معه، ألا وهو "نظرية المنظورات الثلاثة للسيادة السيبرانية"، التي قوبلت بالانتقاد ومحاولات التفنيد من قبل الغرب، بسبب سعيها إلى تبرير المنطق الصيني في التعامل مع الفضاء السيبراني أكثر من سعيها إلى وضع تأطير يناسب الواقع وقابل للتطبيق. وكانت النتيجة الواضحة لذلك هي وجود تباين بين الرؤيتين الغربية والصينية في التعامل مع السيادة السيبرانية، وهي المسألة التي لم تتوقف عند حدود عدم وجود مفهوم محدد لماهية "السيادة السيبرانية"؛ وإنما انعكست أيضًا في الاختلاف حول التأطير النظري المناسب للتعامل مع المفهوم، وكذا، في السياسات التطبيقية، وهو ما تسعى الدراسة إلى بلورته من خلال إجراء مقارنة بين الرؤيتين. واتصالاً بذلك، وبغض النظر عن تبني مفهوم "السيادة السيبرانية" من عدمه، فقد اتجهت الدول نحو القيام بتحركات من شأنها تعزيز سيادتها من خلال تأطير وتبني سياسات للأمن السيبراني، بالاستناد إلى دور الدولة بوصفها المزود الأساسي للأمن. ولكن تظل السيادة السيبرانية متجاوزة للأمن السيبراني في صورته التقنية الضيقة، كونها تسعى لدعم وتعزيز الدولة ككيان في العصر السيبراني.

كلمات مفتاحية: الدولة – السيادة – السيادة السيبرانية – الفضاء السيبراني – الأمن السيبراني.

Abstract:

Cyberspace and its concomitant and accelerating developments have posed a wide range of threats to states, and even prompted to reevaluate their sovereignty. In this vein, considerable effort has been devoted to frame an approach that preserves and strengthens state sovereignty in

* رئيس وحدة الدراسات الأمريكية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

- Email: mahaallam_egy@hotmail.com

cyberspace. Some of these efforts led to the formulation of the controversial concept of "cyber sovereignty", a concept that originated in China or can be traced back to the Chinese school. To articulate the concept of cyber sovereignty, the Chinese school sought to develop a theoretical framework that precisely crystallizes cyber sovereignty, which led to the development of the "A Three-Perspective Theory of Cyber Sovereignty". This theory sparked debate and counterarguments from the western bloc, because of being just an attempt to justify the Chinese cyberspace paradigm rather than pursuing to create a real and practical framework. The clear result of this was a discrepancy between the Western and Chinese visions in dealing with cyber sovereignty. Consequently, this does not only result in the lack of a defined concept of "cyber sovereignty", but it also reflects variance over the theoretical framework for dealing with the concept, as well as practical and operational policies. Therefore, the study seeks to make a comparison between the two blocs to crystallize the differences. Regardless of whether the notion of cyber sovereignty is adopted by states or not, states have tended to take moves that would enhance and promote their sovereignty by framing and adopting cybersecurity policies, based on the state's function as the main provider of security. However, cyber sovereignty goes beyond cybersecurity in its confined technical sense because it aims to bolster and fortify the state as an entity in the cyber era.

Key Words: **State - Sovereignty - Cyber Sovereignty - Cyberspace - Cyber Security.**

مقدمة:

تشهد البيئة الدولية تحت مظلة الفضاء السيبراني تآكلًا في الحدود بين الداخل والخارج، وتراجعًا في القيود بشأن انتقال الأفكار والمعلومات والثروة بالاستناد إلى تجاوز بعدي الزمان والمكان، وهو ما أسمته النظرية الافتراضية Virtual Theory[١] ببزوغ (المناطق المتداخلة Interzone).[١] الأمر الذي حمل الكثير من الانعكاسات على

[١] نظرية الافتراضية التي اقترحها "جيمس دير دريان"، وتضع جل اهتمامها على الشبكات "العسكرية، الصناعية، الإعلامية، والترفيهية" ليس فقط لتحليل دورها في صناعة الحروب، ولكن أيضًا للتوصل لدراسة رصينة حول (قوة المحاكاة) التي تصل عبر الواقع الافتراضي، أي أنها تهتم بدراسة تأثير التكنولوجيا– الذي يتم من خلال الواقع الافتراضي– في كل المجالات.

الدولة – بشكل عام – وعلى سيادتها على وجه الخصوص. ترتبط سيادة الدول بالحدود الإقليمية، بينما يعتمد الفضاء السيبراني على العالمية، لذا، تتبلور إشكالية التوفيق بينهما. فقد ذكر "جوزيف بيلتون" Joseph N. Pelton أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ربما تقوم حاليًا بحق "بجعل الدولة القومية من الأشياء العتيقة".[٢]

وفي هذا السياق، فمن المرجح أن يصبح الفضاء السيبراني حجر الزاوية لكافة التطورات التي يواجهها الحاضر وسيشهدها المستقبل. فقد عرفه المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا التابع لوزارة التجارة الأمريكية، بأنه "مجال عالمي ضمن بيئة المعلومات، يتكون من شبكة مترابطة من البنى التحتية لنظم المعلومات بما في ذلك الإنترنت، وشبكات الاتصالات، وأنظمة الكمبيوتر، والمعالجات المضمنة، وأجهزة التحكم".[٣] في حين، اعتبره العالم "مايكل بينيديكت" Michael Benedikt نسيجًا عولميًا من الشبكات التي "تُغذى بواسطة مجموعة كبيرة من الحواسيب، وينشأ في البيئة المعلوماتية، ويتميز بكونه متعدد الأبعاد، يسود في وسط اصطناعي ضمن بيئة افتراضية متخلية".[٤] ومن ثم، اتسع نطاق التساؤلات حول استمرار سيادة الدولة في ظل التطورات المتلاحقة للفضاء السيبراني. وهي المسألة التي ساهمت بدورها في ظهور ما بات يُعرف بـ "السيادة السيبرانية"، ذلك المفهوم الذي شهد جدلاً واسعًا في التعاطي معه.

تواجه سيادة الدول جملة من التهديدات الناجمة عن الفضاء السيبراني بسبب تزايد حجم الاختراق والانكشافية التي تفرض قيودًا على ممارسة الدولة لسيادتها في المجالات المختلفة (السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والإعلامية، والثقافية.. وغيرها)، بل وتسمح بتسلل أطراف خارجية – سواء دول أو فاعلين من دون الدول– ويمكنهم في ذلك قدرتهم على التخفي وعدم تحمل المسؤولية المباشرة. وهو الأمر الذي دفع بعض التحليلات إلى اعتبار أن الفضاء السيبراني سيتسبب في التآكل التام للسيادة، انطلاقًا من فقد الدولة لقدرتها على التحكم "بشكل حصري" في إطار إقليمها وشعبها، في مقابل تزايد قوة واتساع دور أطراف أخرى سواء المنظمات أو الفواعل من دون الدول.[٥] فقد أدى الفضاء السيبراني لظهور فاعلين جدد كـ (قوى التحول الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي)، بينما عزز من أدوار فاعلين آخرين بالاستناد إلى استفادتهم مما خلقه من أدوات وآليات كالشركات متعددة الجنسيات والجماعات الإرهابية.[٦]

وعلى الجانب الآخر، يذهب أنصار اتجاه آخر إلى أن الفضاء السيبراني لن يستطيع تقويض سيادة الدول، بالاستناد إلى كونه مجرد ساحة جديدة أمام الدولة لممارسة السيادة ضمن (الإقليم، والمياه، والمجال الجوي، والفضاء). إذ تظل سيادة الدولة متبلورة في الفضاء السيبراني بسبب وجود بُنى تحتية مادية ضرورية لوجود الفضاء السيبراني. وبالتالي، فإن السيادة في الفضاء السيبراني تعتبر امتدادًا لمبدأ السيادة الإقليمي.[٧] ويتوافق مع هذا التحليل ظهور مصطلح "السيادة السيبرانية"، الذي

دشنه "بروس شناير" في ٢٠١٥[٨]. إلا أن هذا المصطلح لم يجر بلورته بالقدر الكافي؛ فأغلب المحاولات التي سعت لإبرازه وتبنيه جاءت من المدرسة الصينية، في مقابل ما يمكن اعتباره "تجاهل" وربما "رفض" من المدرسة الغربية.

وفي هذا الإطار، لم تتوقف محاولات المدرسة الصينية عند مجرد إبراز المصطلح وبلورته، وإنما اتجهت أيضًا إلى وضع إطار نظري للتعامل معه، ألا وهي نظرية "المنظورات الثلاثة للسيادة السيبرانية"، التي اقترحتها اللواء "هاو ييلي" **Hao Yeli**"[٩]*، في عام ٢٠١٧، لوضع تأطير نظري للتعامل مع مفهوم "السيادة السيبرانية" لجعله قادر على تقديم أطر مناسبة لحماية وصون سيادة الدولة تحت مظلة الفضاء السيبراني. وذلك من خلال محاولة النظرية تقديم "أسس عملية" لتخلي الدولة عن جزء من سيادتها كاستجابة للعصر السيبراني، عبر إعادة تقسيم السلطة بين الدولة من جانب والمواطنين والمجتمع الدولي من جانب آخر.[١٠] إلا أن النظرية قد شهدت انتقادات واضحة من الجانب الغربي، بسبب سعيها إلى تبرير المنطق الصيني في التعامل مع الفضاء السيبراني أكثر من سعيها إلى وضع تأطير يناسب الواقع وقابل للتطبيق.

واستنادًا إلى ذلك، تدور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول تحليل وتفكيك حجم التباين والاختلاف بين الرؤيتين الغربية والصينية بشأن السيادة السيبرانية التي تعكس محاولة لحماية سيادة الدولة من التهديدات المتنامية والمعقدة تحت مظلة الفضاء السيبراني. بعبارة أخرى، تسعى الدراسة إلى بحث السيادة السيبرانية على مستوى المفهوم والتنظير والسياسات التطبيقية من خلال المقارنة بين الرؤيتين الغربية والصينية من أجل التوصل لصورة أشمل بشأنها. ومن ثم، يصبح التساؤل الأساسي الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه هو: إلى أي مدى تتباين الرؤى بين المدرسة الغربية والمدرسة الصينية بشأن السيادة السيبرانية، وكيف انعكس ذلك على طريقة التعاطي معها؟ ويرتبط هذا التساؤل بعدد من التساؤلات الفرعية؛ أبرزها:

- هل تسبب الفضاء السيبراني في انهيار سيادة الدولة؟
- في ضوء تباين الرؤى بشأن السيادة السيبرانية، كيف ينظر كلا المعسكرين الغربي والصيني إلى هذا المفهوم؟
- كيف انعكس تبني الصين لمصطلح السيادة السيبرانية على اتجاهها لبلورة تأطير نظري، وما موقف الغرب من هذه المحاولة؟
- ما هي السياسات التي اتبعها كل فريق لدعم رؤيته المتعلقة بالسيادة السيبرانية؟

وعلى هذا النحو، تستند الدراسة في تحليلها إلى المنهج المقارن الذي ينطلق في مضمونه من أفكار "جون ستيوارت ميل" التي عرفت الأمر بأنه "التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".[١١] فالمقارنة في مضمونها تعني العمل على إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري المقارنة عليه.[١٢]

لذا، يهدف التحليل المقارن إلى مقارنة المواقف أو المجموعات أو الثقافات أو أي شيء آخر، متشابهة بقدر ما ولكنها تشهد بعض الاختلافات.[١٣] ولا يستهدف المنهج المقارن فقط التوصيف المبسط لأوجه التشابه والاختلاف، وإنما العمل أيضًا على إعطاء دلالات بشأنها.[١٤] الأمر الذي يعني أن الاعتماد على التحليل المقارن قد يساهم في إعطاء الظواهر دلالات يجعلها قابلة للفهم. ومن ثم، تستهدف الدراسة من اعتمادها على هذا المنهج المقارنة بين التعامل الغربي والتعامل الصيني مع السيادة السيبرانية، بداية من نظرة كل معسكر لهذا المفهوم ووصولاً إلى سياسات التعامل معه.

واتصالاً بذلك، فقد جرى تقسيم الدراسة إلى ٤ أقسام؛ يعتد القسم الأول بالنظر في التأثيرات التي انتابت سيادة الدولة بفعل التغيرات والتطورات الناجمة عن الفضاء السيبراني، وتركيزًا على استمرار سيادة الدولة على الرغم من هذه التغيرات والتطورات. في حين يتناول القسم الثاني بالتفصيل حدود التباين في الرؤى المتعلقة بمفهوم السيادة السيبرانية، وتركيزًا على الجدل الذي دار بشأنه بين المدرسة الغربية والمدرسة الصينية. بينما يركز القسم الثالث على محاولة الصين لوضع تأطير نظري حول السيادة السيبرانية، وهو نظرية "المنظورات الثلاثة السيادة السيبرانية"، في مقابل محاولات الغرب لتفنيدها وإطلاق الانتقادات بشأنها. وأخيرًا، يستهدف القسم الرابع بلورة أهم التحركات والسياسات التي اتبعها كل معسكر لدعم رؤيته بشأن السيادة في الفضاء السيبراني.

أولاً: استمرار السيادة:

تجدر الإشارة بداية إلى أن مبدأ السيادة قد مثل أحد المقومات التي نهضت عليها (نظرية الدولة)، سواء في حقل النظم السياسية أو القانون الدستوري أو في القانون الدولي والعلاقات الدولية. والواقع أن مبدأ السيادة قد ارتبط – من حيث ظهوره ونشأته – بقيام الدولة كـ "تنظيم سياسي"، إلا أن التطور الأبرز والأهم في بلورة المفهوم يرجع إلى المفكر السياسي "جان بودن" **Jean Bodin**. وعلى الرغم من تعدد التعريفات الخاصة بمفهوم السيادة، إلا أن القاسم المشترك بينها يدور حول النظر إلى السيادة بوصفها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواء داخل إقليمها أو خارجه. لذا، فالسيادة وفقًا لذلك تحوي معنيين متلازمين؛ يتعلق الأول بالدولة كوحدة سياسية مستقلة تتصرف بحرية دون أي قيود تفرضها عليها جهة أخرى، ويستند الثاني إلى عدم اخضاع الدولة لأي سلطة غير سلطتها.[١٥]

اختلفت أشكال ومصادر التهديد التي باتت تواجه سيادة الدولة في ظل الفضاء السيبراني؛ إذ أمست ذات أوجه رقمية وسيبرانية غير مسبوقة في شمولها وعمقها وتنوعها واتساع نطاقها وعظم أضرارها وتعقد آلياتها وتواصل هجماتها. فقبل ظهور الفضاء السيبراني كانت مسألة انتهاك أو التعدي على سيادة الدولة مسألة واضحة وذات تأثيرات مادية ومعلومة المصدر، أما الآن فيتضح أن المسألة باتت معقدة؛ مما دفع بعض

التحليلات إلى اعتبار أن التهديدات التي تواجه سيادة الدول حاليًا قد تدفع باتجاه تلاشي الدول ذاتها[١٦]، بما يعني إعادة النظر في شكل الدولة ومفهومها؛ انطلاقًا من أن الدولة ستفقد قدرتها على التحكم بشكل حصري في إقليمها وشعبها في مقابل تزايد قوة واتساع دور أطراف أخرى سواء المنظمات أو الفواعل من غير الدول.[١٧]

ففي خضم التطور السيبراني المتسارع، وتوسع دور النشطاء والجيوش الإلكترونية والفواعل من دون الدول في المجال السيبراني، زادت التهديدات السيبرانية، بصورة لم تتوقف فقط عند المواقع والخدمات الإلكترونية المدنية، ولكنها شملت أيضًا البيانات والمنشآت العسكرية، بالإضافة إلى البنى التحتية الحيوية، بطريقة تفرض تحديات على سيادة الدول وأمنها القومي.[١٨] بل وصل الأمر إلى أن أضحت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل: "فيسبوك" و"جوجل" و"تويتر"، تمتلك قدرات تفوق قدرات بعض الدول بما يسمح لها باختراق الأسواق السيبرانية وتوجيه المجتمعات وتشكيل الرأي العام المحلي والعالمي.[١٩]

وفي مقابل ذلك، أكد جانب من التحليلات أن التطورات الناجمة عن الفضاء السيبراني لن تنال من السيادة تمامًا؛ فالسيادة ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية، لكنها قد تؤثر على طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة مقارنة بالماضي.[٢٠] وهو ما يتصل باعتبار الدول ذات السيادة هي جهات فاعلة رئيسية في القيام بالأنشطة والحفاظ على النظام في الفضاء السيبراني. إذ أن مبدأ المساواة في السيادة المكرس في ميثاق الأمم المتحدة لا يزال معيار أساسي يحكم العلاقات الدولية المعاصرة، ويغطي جميع جوانب العلاقات بين الدول، وينطبق أيضًا على الفضاء السيبراني. إذ تعكس الممارسة العملية سعي الدول لتوسيع السيادة الوطنية لتشمل الفضاء السيبراني، ولكن وفق رؤى وأطروحات مختلفة حول الأفكار والممارسات المرتبطة بها.[٢١]

واتصالاً بذلك، أكدت عدد من الوثائق الدولية أن مبدأ السيادة ينطبق على الفضاء السيبراني. فقد نص إعلان المبادئ المعتمد في القمة العالمية لمجتمع المعلومات عام ٢٠٠٣، على أن "سلطة وضع السياسات لقضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت هي حق سيادي للدول". كما سلط جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات الذي تم تبنيه في القمة العالمية لمجتمع المعلومات عام ٢٠٠٥، الضوء على المسؤوليات والأدوار الرئيسية للحكومات الوطنية. وفي عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، أعادت مدونة قواعد السلوك الدولية لأمن المعلومات التي قدمتها الصين وروسيا ودول أخرى التأكيد بأن "سلطة السياسة لقضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت هي حق سيادي للدول".[٢٢]

وفي خضم ذلك، فقد باتت سيادة الدولة متصلة بدورها كمزود رئيسي للأمن في العصر السيبراني. لذا، فإن الدول التي تتمتع بميزة تنافسية متقدمة في صناعة الأمن السيبراني من المرجح لها أن تهيمن على الفضاء السيبراني في العديد من القدرات

المتطورة، كاقتصاد المعلومات والتآمر والصراعات والحروب. وعليه، يمكن القول إن الدول المتقدمة في المجال السيبراني تتمتع بميزة عندما يتعلق الأمر بالبحث والتطوير والابتكارات.[٢٣] ومن ثم، يتضح أن السياسات التي تتبناها الدول لتعزيز سيادتها في الفضاء السيبراني باتت مستندة – بشكل أو بآخر – إلى تعزيز أمنها في الفضاء السيبراني.

وفيما يتعلق باختلاف الاستجابة بين الدول حول سيادتها بالفضاء السيبراني، أوضح التقييم الذي أطلقه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) حول القدرات السيبرانية والقوة الوطنية للدول أنه – غالبًا – ما تستخدم الأنظمة "الأتوقراطية" (كالصين وروسيا) أسلوبًا من أعلى إلى أسفل، مع سيطرة وتوجيهات حكومية صارمة؛ إذ تركز – بشكل أكبر – على التحكم في انتشار المحتوى (الأفكار) عبر الإنترنت أكثر من التركيز على الحماية التقنية للشبكات الحيوية. وفي المقابل، تتبع الديمقراطيات الليبرالية نهجًا أكثر توزيعًا، يركز على الابتكار الوطني بالاعتماد على القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وبالتوازي مع حماية خصوصية المواطنين.[٢٤] وهو الأمر الذي يدفع إلى الواجهة "السيادة السيبرانية" كمفهوم يسعى لتأطير العلاقة بين سيادة الدولة والفضاء السيبراني في ضوء هذين النموذجين المتباينين.

ثانيًا: التباين في الرؤى بشأن مفهوم السيادة السيبرانية:

يذهب جانب من التحليلات إلى أن الفضاء السيبراني لن يستطيع تقويض سيادة الدولة، انطلاقًا من كونه ساحة جديدة أمام الدولة لممارسة السيادة ضمن (الإقليم، والمياه، والمجال الجوي، والفضاء)، بالاستناد إلى وجود بنى تحتية مادية ضرورية لوجود الفضاء السيبراني، بما يعني أن السيادة في الفضاء السيبراني تعتبر امتدادًا لمبدأ السيادة الإقليمي.[٢٥] وهو ما يتوافق مع ظهور مفهوم "السيادة السيبرانية"، الذي لاقى اهتمام من المدرسة الصينية، في مقابل ما يمكن اعتباره "تجاهل" وربما "رفض" من المدرسة الغربية.

دار نقاشًا كبيرًا حول بداية إطلاق مفهوم السيادة السيبرانية؛ إذ تعتبر نقطة البداية حاسمة في مسألة استيعاب المفاهيم والتعامل معها في العلوم الاجتماعية – على إطلاقها – والعلوم السياسية على وجه الخصوص. وعليه، اعتبرت بعض التحليلات أن أقدم نسخة من تعريف السيادة السيبرانية – على الصعيد الغربي – كانت تسمى "السيادة التكنولوجية" التي صاغها "جرانت" Grant عام ١٩٨٣ في مجلة "بروميثيوس" الأسترالية لدراسات الابتكار النقدي. وقد جادل "جرانت" بأنها تعني "القدرة والحرية في الاختيار والتوليد والاكتساب والتطبيق والبناء والاستغلال التجاري للتكنولوجيا اللازمة للابتكار الصناعي".[٢٦] الأمر الذي يعني أن أولى المحاولات الغربية قد قدمت مفهوم

"السيادة التكنولوجية" الذي كان يركز بشكل أكبر على الجوانب الفنية والتقنية، وبعيد – إلى حد كبير – عن الجوانب السياسية والأمنية.

وفي عام ١٩٩٦، تم تسليط الضوء على محاولة غربية أخرى من قبل ناشط الإنترنت "جون بيري بارلو" الذي نشر "إعلان استقلال الفضاء السيبراني" في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، مدعيًا أن الفضاء السيبراني هو جزء من "عالم المستقبل" حيث "لا توجد حكومة"، و"لا سيادة"؛ لأنه فضاء اجتماعي عالمي ذا عقد اجتماعي خاص به. بما يعني أن الفضاء السيبراني "عالمًا افتراضيًا" مستقلًا بعيدًا عن العالم المادي، وبعيدًا أيضًا عن سيطرة وقبضة الدول. ومن ثم، لا يعتبر إعلان "بارلو" موجه ضد السيادة فحسب، بل يعتبر أيضًا السيادة كمفهوم قديم ومتهالك؛ بما يعني أنه لا مكان للسيادة ولا للسيادة السيبرانية في الفضاء السيبراني[٢٧].

وبالنسبة لبعض العلماء الغربيين، مثل: "أندريا ليتر" **Andrea Leiter**، فإن تدشين مفهوم السيادة السيبرانية ينتمي إلى نهج حوكمة الإنترنت الذي وضعه "بروس شناير" عام ٢٠١٥، والذي اعتبره محاولة من الحكومات للسيطرة على الإنترنت داخل أراضيها؛ لكن تركيز "شناير" الرئيسي ينصب على مراقبة كل من الحكومات والشركات بدلاً من السيادة. بما يبدو أن حُجة "ليتر" تقوم على نوع من الاختزال للسيادة السيبرانية، الذي هو أكثر تعقيدًا من كونه مفهوم بسيط يهدف لمجرد المراقبة.[٢٨]

وفي سياقٍ موازٍ، فقد ركزت بعض الأدبيات بشكل أساسي على مناقشة السيادة على الصعيد الدبلوماسي والسياسة الخارجية، كأنظمة حوكمة الإنترنت العالمية بما في ذلك: شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصةICANN، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات **WSIS**، ومنتدى حوكمة الإنترنت **Internet Governance Forum**؛ ومع ذلك، فقد تعاملت هذه الأدبيات مع السيادة السيبرانية – إلى حد كبير – على أنها معطاة، ولم يحظَ جوهر المفهوم ولا دوره كمبدأ تنظيمي للفضاء السيبراني باهتمام كبير[٢٩].

وعلى النقيض من ذلك، فقد حظي مفهوم السيادة السيبرانية باهتمامٍ كبيرٍ في العقلية الصينية؛ فقد أكد الكتاب الأبيض الصيني، الذي نُشر عام ٢٠١٠، أنَ الإنترنت يجب أن يخضع للسيادة الصينية.[٣٠] وفي ١٨ أكتوبر ٢٠١١، ألقى "فانج بينشينج" محاضرة حول سيادة الفضاء السيبراني في "الندوة الدولية الأولى حول الفضاء السيبراني والمنتدى الثالث لقانون وحوكمة الإنترنت" في بكين. وبعد أسبوع، ألقى "بينشينج" محاضرة حول "السيادة السيبرانية للدول في عصر المعلومات" في "ندوة أمن المعلومات الدولية"، التي جرى عقدها في "تشانجشا". هذا، وقد نُشرت رؤى "بينشينج"، في ٢٨ أبريل ٢٠١٢، في"**Guangming Daily**" بعنوان "الدعوة إلى السيادة السيبرانية بالغة الأهمية". علاوة على ذلك، اقترح الوفد الصيني في مؤتمر بودابست

٢٠١٢ حول الفضاء السيبراني، وضع السيادة ضمن المبادئ الخمسة للتعاون الدولي في الفضاء السيبراني[٣١].

بينما حاول بعض المحللين الغربيين وضع بعض الأسس الغربية لمفهوم السيادة السيبرانية بما يضمن تحجيمه، فقد قرر الجانب الصيني بلورته من خلال إعلان رفيع المستوى عن "بناء مجتمع فضاء سيبراني ذي مصير مشترك"، والذي قدمه الرئيس الصيني في عام ٢٠١٥، بقمة "وزهين" الثانية، مشيرًا إلى ضرورة إنشاء هيكل تنظيمي متعدد الأطراف للفضاء السيبراني وتعزيز فرص التنمية عبر الدول.[٣٢] وعلى الرغم من أن السيادة السيبرانية تحتل أحد الركائز الأساسية بالنسبة للصين، إلا أنه – حتى الآن – يتم تعريفها – إلى حد ما – بعبارات فضفاضة وغامضة.[٣٣]

علاوة على ذلك، فقد أصدرت ثلاثة مراكز أبحاث صينية (معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، وأكاديمية "شنغهاي" للعلوم الاجتماعية، وجامعة "ووهان") وثيقة مشتركة، كنتيجة للمؤتمر العالمي السادس للإنترنت في "وزهين"، والتي توضح مفهوم وممارسات السيادة في الفضاء السيبراني، بما يعزز جهود ما تطلق عليه بكين بناء (مجتمع المصير المشترك في الفضاء السيبراني). صدرت الوثيقة بعنوان: "السيادة في الفضاء السيبراني: النظرية والتطبيق"؛ وقد حددت المفهوم والمبادئ الأساسية للسيادة في الفضاء السيبراني.[٣٤] وقد نصت على أن:

"الدفاع عن السيادة وممارستها في الفضاء السيبراني لا يعني عزل أو تقسيم الفضاء السيبراني إلى أجزاء، بل يعني تسهيل نظام فضائي دولي عادل ومنصف على أساس السيادة الوطنية وبناء مجتمع المصير المشترك في الفضاء السيبراني".[٣٥]

هذا، وقد اعتبرت هذه الدراسة[٣٦] أن السيادة في الفضاء السيبراني هي امتداد السيادة الوطنية إلى الفضاء السيبراني، بالاستناد إلى أن الاستقلال والسيادة اللذين تتمتع بهما الدولة، يرتكزا إلى سيادتها الوطنية على البنية التحتية السيبرانية والكيانات والسلوك، وكذا، البيانات والمعلومات داخل أراضيها. بما يتضمن الآتي:

- الاستقلال: يحق لأي دولة ذات سيادة أن تختار – بشكل مستقل – مسارها الخاص للتطوير السيبراني، ونموذج الحكم السيبراني، والسياسات العامة للإنترنت.
- المساواة: تماشيًا مع مبدأ المساواة في السيادة، يحق للدولة المشاركة في الحوكمة العالمية للفضاء السيبراني على قدم المساواة، وصياغة القواعد الدولية بشكل مشترك.
- الاختصاص: بما فيه التشريعي، والإداري، والقضائي.
- الدفاع السيبراني: للدولة الحق في بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني واعتماد تدابير قانونية ومعقولة – في إطار ميثاق الأمم المتحدة – لحماية حقوقها ومصالحها المشروعة في الفضاء السيبراني من الانتهاك الخارجي.

وبالتالي، يتضح من الجدل السابق التباين الواضح بين التعاطي الغربي مع مفهوم السيادة السيبرانية الذي يهدف إلى تحجيمه وتقييد التعامل معه، وبين التعاطي الصيني الذي يسعى لبلورته بما يجعله أحد الأسس الدولية في التعامل مع الفضاء السيبراني. بعبارة أخرى، يتضح أن مصطلح السيادة السيبرانية قد خضع لجدل سياسي وليس أكاديمي، وهو ما قد يمهد الطريق أمام الزعم بتعرض المفهوم لعمليةً "تسييس" متعمدة، بين المعسكرين. إذ يبدو أن التعاطي الغربي المحدود، وكذا التعاطي الصيني المكثف مع المفهوم كانا مقصودين من كلا الجانبين. وكان النتيجة الواضحة لذلك هي عدم وجود مفهوم محدد لماهية السيادة السيبرانية. وهي الحالة التي امتدت أيضًا للأطر النظرية التي يتم التعامل بها معه، وفي مقدمتها نظرية "المنظورات الثلاثة للسيادة السيبرانية".

ثالثًا: النظرية الصينية والانتقادات الغربية لها:

على الرغم من أن الإيمان المحدود من قبل الغرب بمفهوم السيادة السيبرانية قد اقترن بمحدودية في الأطر النظرية والتطبيقية للتعامل معه، إلا أن الصين قد عملت على وضع تأطير نظري للتعامل معه بما يسمح بوضع خارطة عمل للتعامل معه على أرض الواقع. فوفقًا لما طرحه مجلس العلاقات الخارجية، أيدت الصين فكرة السيادة السيبرانية؛ في حين عارضت الولايات المتحدة وحلفاؤها هذا المفهوم. إلا أنه لفت إلى أن المفهوم قد أصبح أكثر جاذبية في نظر بعض الدول كطريقة لإدارة التهديدات السيبرانية والمظاهرات الجماهيرية.[٣٧]

واستنادًا إلى ذلك، فقد عمدت بكين إلى ضخ العديد من الأطروحات والمساهمات الفكرية والنظرية لبلورة رؤيتها بشأن السيادة السيبرانية. وفي مقدمتها نظرية "المنظورات الثلاثة للسيادة السيبرانية" التي اقترحتها اللواء "هاو ييلي"، في عام ٢٠١٧، بناءً على الجهات الفاعلة الثلاثة (الدولة، المواطن، المجتمع الدولي). وقد تم تأسيس النظرية على ٣ تناقضات رئيسية:

- أولاً: التناقض بين السيادة السيبرانية وروح الإنترنت.

إن حصرية سيادة الدولة تتعارض مع طبيعة الإنترنت، التي تقوم على مفهوم الترابط غير المقيد، أو اللامحدود. لذا، فإن التركيز على السيادة السيبرانية قد يدفع كل دولة إلى إنشاء فضاء سيبراني خاص بها، بما يعني تجزئة أو "بلقنة" الإنترنت.

- ثانيًا: التناقض بين السيادة السيبرانية وحقوق الإنسان.

وهو ما يقوم على التوتر بين مبدأ حرية التعبير على الإنترنت وتدخل الدولة باسم السيادة السيبرانية بطريقة تعرقل التدفق الحر للمعلومات.

- ثالثًا: التناقض بين السيادة السيبرانية ومشاركة أطراف متعددة.

يُنظر إلى السيادة السيبرانية بوصفها تُثير الجدل حول نمط حوكمة الإنترنت؛ أي أن الحكم السيادي الذي تقوده الحكومات سيتحدى النمط الحالي للحوكمة متعددة الأطراف.[٣٨]

يقوم المفتاح التحليلي لدى "ييلي" على تكييف المفهوم التقليدي للسيادة مع العالم المترابط لعصر الفضاء السيبراني بنهج عملي قائم على قبول الدول طواعية للتخلي عن جزء من سيطرتها. وقد أكدت أن السيادة السيبرانية هي أداة لمساعدة الدول على المشاركة على قدم المساواة في الحوكمة العالمية للفضاء السيبراني، بما يساهم ليس فقط في تعزيز الترابط، ولكن أيضًا في تحقيق المسؤولية المشتركة. ومن ثم، يبدو أن النظرية التي طرحتها "ييلي" تعد دفاعًا عن سياسة الصين في التعامل مع الفضاء السيبراني، التي تقوم على عدم معارضة الحوكمة متعددة الأطراف للفضاء السيبراني، ولكن مع الحفاظ على الدور المناسب للدولة.

تنظر النظرية إلى الجهات الثلاثة الفاعلة كمثلث، تمثل حدوده المصالح الجوهرية لهؤلاء الأطراف، والمنطقة الثلاثية المشتركة هي التي يمكن التفاوض عليها بينهم. وارتباطًا بذلك، يضم الفضاء السيبراني ثلاث طبقات؛ البنية التحتية والتطبيقات والمضمون.

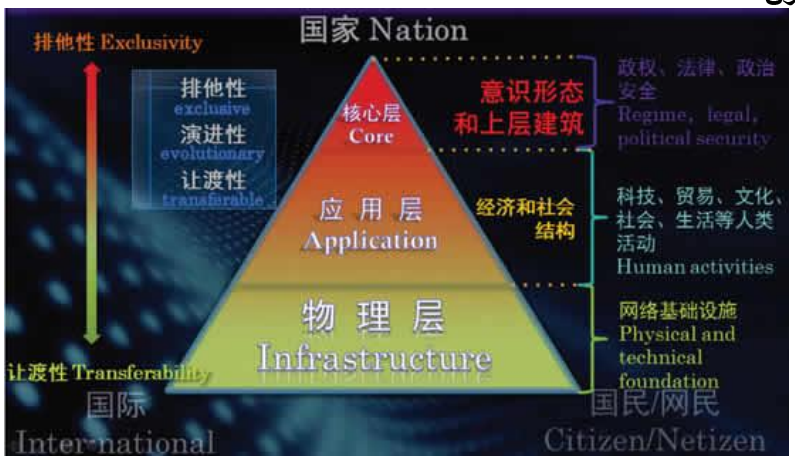

تجادل النظرية بأنه عند الحديث عن سيادة الدولة باعتبارها أحد الأطراف الثلاثة، فمن الضروري سماع وجهات نظر المجتمع الدولي والمواطن. فالمواطن – مستخدم الفضاء السيبراني – يسعى إلى الحرية الشخصية، إلا أن الحكم القائم على "الانضباط الذاتي" لن ينجح، ولن يكون للحرية المنشودة أي ضامن؛ لذا، يجب على الدولة إدارة الفضاء السيبراني وحماية المصالح والحقوق المشروعة لمستخدمي الإنترنت. إذ أن التكنولوجيا

نفسها لا توفر النظام أو الأمن، وإنما هي بحاجة إلى السيادة لتوفير الحماية القانونية المناسبة.[٣٩]

ومن ناحية أخرى، يسعى المجتمع الدولي إلى الانفتاح والشمول؛ نظرًا لأنه بالإضافة إلى المنافسة بين القوى الكبرى وتصادم الثقافات الغربية والشرقية، هناك أيضًا حاجة لتقاسم المنافع الرقمية بين البلدان المتقدمة والنامية. وعليه، هناك حاجة للتوفيق بين حصرية السيادة الوطنية وانفتاح المجتمع الدولي. إذ يجب على الدولة أن تتحمل مسؤولية تغيير المفاهيم، وتحرير العقول، وتعزيز الأطر الموضوعية والمتوازنة للعلاقة بين الأمن والتنمية، وكذا، الاندماج في النظام الدولي عبر نقل جزء من سيادتها الوطنية، بالاستناد إلى أن التواصل الدولي والتشغيل البيني سيوفر فرصًا إنمائية أكبر، ويعزز النمو الاقتصادي، والجهود الأمنية المشتركة، والتبادلات الثقافية. وعلى الجانب الآخر، من منظور المجتمع الدولي، يُتيح الفضاء السيبراني فرصًا للترابط العالمي، لكن وجود الدول يتطلب عدم تجاهل الحدود والسيادة الوطنية. وفي هذا السياق، قدمت "ييلي" نموذجًا تحليليًا للتعامل مع السيادة السيبرانية عبر ٣ مستويات: [٤٠]

- الأسفل (البنى التحتية المرتبطة بالفضاء السيبراني):

في هذا المستوى، يجب أن تكون الدول على استعداد لنقل السلطة بشكل جماعي إلى المجتمع الدولي من أجل التوحيد القياسي وتعزيز الترابط. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول ذات القدرات السيبرانية والدول المتقدمة أن تشارك خبراتها مع الدول النامية لسد الفجوة الرقمية.

- الأوسط (يضم العديد من التطبيقات، والمنصات ذات الصلة بالتكنولوجيا والثقافة والاقتصاد والتجارة وغيرها):

على هذا المستوى، ينبغي تكييف درجة السيادة السيبرانية طبقًا للظروف، بهدف تحقيق توازن ديناميكي، وإدارة مشتركة متعددة الأطراف؛ وكذا، تحقيق التوازن بين النظام والحرية.

- الأعلى (يشمل النظام والقانون والأمن السياسي والأيديولوجية، والمؤسسات الحاكمة والمصالح الأساسية والحيوية للدولة):

توجد اختلافات مشروعة بين الدول نتيجة لاختلال الظروف والخلفيات الدينية والثقافية لكل دولة؛ فالتنوع هو قاعدة الوجود البشري، ولا يمكن صياغته وفقًا لثقافة واحدة.

وفقًا لنظرية "ييلي"، ففي المستويين الأول والثاني، يمكن خفض السيادة السيبرانية إلى درجة معينة، بما يسمح لأكبر عدد من أصحاب المصلحة بالمشاركة في الحوكمة؛ أما في المستوى الثالث، تظل السيادة السيبرانية من اختصاص الحكومة.[٤١]

كما دار جدلاً حول مفهوم السيادة السيبرانية، جرى جدلًا مماثلًا بشأن نظرية "المنظورات الثلاثة". فقد نشر "إريك روزنباخ" و"شو مين تشونج" ورقة بحثية[٤٢] على الموقع الإلكتروني لمركز "بلفر" **Belfer Center** تنتقد نظرية "ييلي". إذ نظر "روزنباخ"

و"تشونج" إلى نظرية "ييلي" باعتبارها مجرد "تبرير فكري ونظري" لرؤية الصين بشأن "السيادة السيبرانية". وشددا على وجود فجوة مهمة في أطر النظرية تتعلق بعدم الاعتراف بدور القطاع الخاص الذي يملك ويدير الإنترنت. إذ تلعب الشركات الخاصة دورًا مهمًا في جميع طبقات الفضاء السيبراني. فعلى الرغم من أن الشركات تخضع اسميًا لقوانين الدولة التي يقع مقرها الرئيسي فيها، إلا أن الهياكل الرأسمالية المعاصرة تجعل الشركات الخاصة قادرة على تشكيل علاقاتها – بشكل استباقي – مع الدول.

عطفًا على ذلك، فإن مصدر القلق الأساسي من وجهة نظرهما، يتعلق بإمكانية التذرع بالسيادة السيبرانية "كعذر مستتر" لتقييد أو انتهاك حريات "مستخدمي الإنترنت"، فقد اعتبرا أن النظرية تتعامل من منظور "الأمن القومي" أكثر من كونها مقاربة لصياغة "السيادة في العصر السيبراني". ومن ثم، لفتا إلى حاجة النظرية إلى تفسير منطقية المراقبة التي تقوم بها الحكومة بدلاً من الادعاء بأنها حتمية في مواجهة التحديات الأمنية. لهذا السبب، أشارا إلى أن غالبية مؤيدي السيادة السيبرانية – في الغالب – "دول غير ديمقراطية"، لديها ضمانات محدودة ضد انتهاكات الدولة.

كما انتقدا أيضًا اتجاه نظرية "ييلي" إلى اعتبار أن مجرد الاعتراف بـ "وحدة الأضداد" قد يوفر حلاً نظريًا للتناقضات الثلاثة، إلا أنه لا يعالج بشكل جوهري انتقادات السيادة السيبرانية، إذ أن هذا المفهوم – في حد ذاته – يجعل من الصعب للغاية على الجهات الفاعلة الأخرى موازنة تدخل الدولة المفرط. وأوضحا أن أحد نقاط الضعف الرئيسية للنظرية يكمن في عدم وجود تعريف محدد لـ "السيادة" في طيات النظرية. وكذا، لم تغطِ النظرية أحد الأسئلة المهمة المتعلقة بنقل جزء من السيادة إلى منظمة فوق وطنية – كما هو مذكور في النظرية تحت مسمى "المجتمع الدولي" – باعتباره الفاعل الرئيسي الثالث.

علاوة على ذلك، ينتقد "روزنباخ" و"تشونج" التعامل السياسي مع التطبيقات وفقًا لتأثيرها المحتمل على الأمن القومي. فيما يتعلق بالتطبيقات التي لا تزعزع الاستقرار سياسيًا، تجادل "ييلي" بأن السيادة يمكن أن تنتقل جزئيًا؛ وذلك على الرغم من عدم إيضاح لمن سيتم نقل السيادة أو ما هو إطار عمل ذلك. هل سيكون نقل السلطة التنظيمية إلى مجموعة من الشركات؟ أو إنشاء منظمة دولية لإدارة محتوى الإنترنت؟ على أي حال، تقترح النظرية أن تكون حوكمة الإنترنت – في هذا المستوى – مزيجًا مثاليًا من الاتفاقيات متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة.

كما انتقدا اتجاه النظرية لإدراج الشركات الخاصة تحت عنوان "مستخدم الإنترنت"، جنبًا إلى جنب مع الأفراد والمنظمات غير الحكومية. لذا، يبدو هذا الأمر كنقطة ضعف واضحة للنظرية، إذ أن الشركات الخاصة والمجتمع المدني تختلف اختلافًا واضحًا عن مستخدمي الإنترنت. فقد حددت النظرية السعي وراء الحرية الشخصية باعتباره

المصلحة الأساسية لـــ "مستخدم الإنترنت". لكن يبقى من المشكوك فيه ما إذا كان هـــذا هو حقًا ما تهتم به الشركات الخاصة، التي يدور اهتمامها الأساسي حول "الأرباح".

رابعًا: انعكاس تباين الرؤى على السياسات والتحركات:

حمل التباين في الرؤى بين الغرب والصين بشأن السيادة السيبرانية انعكاسات واضحة على السياسات التي تم تبنيها من قبل كل طرف. فقد أوضح التقييم الذي أطلقه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) حول القدرات السيبرانية والقوة الوطنية، أنه فيما يتعلق بالفضاء السيبراني يمكن تقسيم العالم إلى جبهتين رئيسيتين: إحداهما تركز على حرية الإنترنت وتتزعمها الولايات المتحدة، بينما تدافع الأخرى عن السيادة السيبرانية وتدفعها الصين.[٤٣]

اتجهت بعض التحليلات إلى اعتبار أن السيادة السيبرانية تحمل "دلالة مزدوجة"، يقوم الشق الإيجابي فيها على "استعادة السيطرة" من عمالقة التكنولوجيا، بينما ينصرف الشق السلبي فيها إلى كون الدولة وحدها هي المنوطة بتعريف الحقوق والواجبات الرقمية، الذي يمكن أن تصل إلى قطع الإنترنت وجدران الحماية العظيمة والمراقبة. وهو الأمر الذي دفع جانب من التحليلات إلى اعتبار أن الدلالة المزدوجة هذه قد أفسحت المجال للارتباك، بطريقة سمحت بالخلط بين السيادة السيبرانية والأمن السيبراني والاستقلالية. في حين اعتبرت تحليلات أخرى أن استخدام أو حتى قبول مصطلح السيادة السيبرانية هو في الواقع تأييد للسلطوية التي تنعكس في (نموذج الصين).[٤٤]

إلا أنه من الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن التباين في التعاطي مع السيادة السيبرانية لم يختلف فقط بين هاتين الجبهتين الغربية والصينية، وإنما وقع تباين داخل الجبهة الغربية ذاتها بين الولايات المتحدة من جانب وأوروبا من جانب آخر. فيما يتعلق بأوروبا، فقد شهدت بعض المحاولات لصياغة إجراءاتها العملية والتقنية الخاصة بالسيادة السيبرانية. فقد ذكر المفوض الرقمي في الاتحاد الأوروبي، "جونتر أوتينجر"، "السيادة الرقمية" كهدف للسياسة الرقمية الأوروبية؛ والتي تتضمن اقتراحات أوروبية – شبيهة بالنهج الصيني – بتدشين سحابة "أوروبية" أو سحابة "شنجن" لتخزين ومعالجة جميع البيانات لمواطني الاتحاد الأوروبي أو مواطني منطقة "شنجن".[٤٥]

كما طرح الاتحاد الأوروبي أيضًا مصطلح "سيادة البيانات" لوصف "الجهود المعقولة التي تبذلها الدول القومية لإخضاع تدفقات البيانات الوطنية الحساسة عبر الحدود الوطنية". وبسبب الافتقار إلى القوة التقنية كلاعب رقمي ينافس الصين والولايات المتحدة، بدأ الاتحاد الأوروبي في تشكيل نظامه الرقمي. وكما قال الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" في خطابه، في يوليو ٢٠٢٠، فإن "حرية العمل الأوروبية تتطلب السيادة الاقتصادية والرقمية". وفي هذا السياق، وضع الاتحاد الأوروبي أيضًا سلسلة من التدابير لبناء السيادة الرقمية؛ ففي مارس ٢٠٢١، أصدرت المفوضية الأوروبية

البوصلة الرقمية ٢٠٣٠، التي توفر الرؤية والأهداف والسبل لتحقيق التحول الرقمي لأوروبا بنجاح بحلول عام ٢٠٣٠.[٤٦]

الأمر الذي يعني أن الرؤية الأوروبية عمدت إلى التعامل مع مصطلح السيادة السيبرانية وفق منظور فني وتقني أكثر منه سياسي؛ وهو ما انعكس في استخدام مصطلحات تقنية أكثر منها سياسية، كمصطلح "السيادة الرقمية" و"سيادة البيانات".[٤٧] بعبارة أوضح، ركز الجانب الأوروبي على السيادة التكنولوجية التي تعني سيطرة الدول على البنية التحتية التكنولوجية داخل أراضيها، بالإضافة إلى فرض القواعد على الفاعلين القائمين على والمنخرطين في التفاعلات التكنولوجية؛ في حين، يُقصد بالسيادة السيبرانية مظلة أوسع، تحوي السيطرة على الفضاء السيبراني، بما يشمل التفاعلات وتدفقات البيانات ومحتوى الاتصالات ...وغيرها.[٤٨]

في حين لم تتبنَ الولايات المتحدة الأمريكية المفاهيم المرتبطة بالسيادة في الفضاء السيبراني، بل وعمدت إلى تصويرها – بشكل أو بآخر – كأداة للنظم السلطوية أو الدول الاستبدادية. لكنها قامت على النقيض من ذلك باتخاذ إجراءات مكثفة لحماية سيادتها داخليًا وتعزيز هيمنتها عالميًا بالاستناد إلى المفاهيم المتعلقة بالأمن السيبراني. إذ تتبلور رؤية واشنطن بشأن الفضاء السيبراني في الاستراتيجية الأمريكية الدولية للفضاء السيبراني في السلام والحرب، على النحو الذي وضعه رئيس القيادة السيبرانية الأمريكية، الجنرال "بول ناكاسوني" **Paul Nakasone**، في "تحقيق التفوق في الفضاء السيبراني والحفاظ عليه".[٤٩]

وعلى هذا النحو، كانت الولايات المتحدة تقود، أو على الأقل تعمل مع، العديد من الديمقراطيات الليبرالية المتشابهة في التفكير لتعزيز وجهة نظرهم حول الإنترنت العالمي الحر والمفتوح في مواجهة الدول الأكثر استبدادًا التي ترغب في زيادة السيطرة السيادية على الفضاء السيبراني. وقد كان التركيز الرئيسي للجهود الأمريكية على ضرورة معارضة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة للرقابة أو المراقبة المحلية المفرطة.[٥٠]

وفي محاولة لإحباط القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي عقدت في تونس في نوفمبر ٢٠٠٥، كتبت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "كوندوليزا رايس" إلى رئيس الاتحاد الأوروبي ووزيرة الخارجية البريطانية أن واشنطن تدعم إدارة الإنترنت والتنسيق من قبل **ICANN** (وهي منظمة غير حكومية تعمل مع وزارة التجارة الأمريكية). وفي الوقت نفسه، أقر الكونجرس الأمريكي مشروع قانون بأغلبية ٤٢٣ صوتًا يحث على إصدار بيان عن البيت الأبيض يفيد بأن السيطرة الأمريكية على الإنترنت غير قابلة للانتهاك. وهو ما علق عليه النائب الجمهوري "جون تايلور دوليتل"، قائلاً إن واشنطن

اخترعت الإنترنت ووصفته بأنه هدية للعالم بناءً على أموال دافعي الضرائب الأمريكيين، مؤكدًا أنه يعارض أي خطوة لنقل السيطرة عليه إلى الأمم المتحدة.[٥١]

واتصالاً بذلك، سعت الولايات المتحدة إلى تحجيم النفوذ السيبراني للصين على الساحة الدولية من خلال العمل على وقف انتشار تكنولوجيا الجيل الخامس الصينية.[٥٢] وفي نوفمبر ٢٠٢٢، قالت لجنة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية، إنها أقرت القواعد النهائية التي تحظر بيع أو استيراد المعدات التي تصنعها شركة "داهوا تكنولوجي" المصنعة لأجهزة المراقبة وشركة "هانغتشو هيكفيجن" للتكنولوجيا الرقمية، وشركة "هيتيرا" للاتصالات، وذلك بموجب قانون عام ٢٠١٩ الذي صنف ٥ شركات صينية، بما فيهم "هواوي" و"زد تي آي"، بأنها تشكل تهديد للأمن القومي الأمريكي.[٥٣] بالإضافة إلى المساعي الأمريكية لحظر التطبيقات الصينية، مثل تطبيقات ByteDance كـ(TikTok، وCapCut وLemon8)، بالإضافة إلى تطبيقات التجارة الإلكترونية مثل (Temu، وShein).[٥٤]

ومن جانبها، وفي إطار تأكيدها على مصطلح السيادة السيبرانية، استحدثت الصين فرع جديد بالجيش الصيني يسمى "قوات الدعم الاستراتيجي"، تدور مهامها تأمين الفضاء الكهرومغناطيسي والفضاء السيبراني. كما اعتبرت أن تعزيز السيادة السيبرانية وتحقيق الأمن السيبراني يتطلب الاستقلالية عن المنتجات التكنولوجية الغربية، وبناء صناعة تكنولوجية وطنية تعكس تعاون وثيق بين الحكومة والشركات.[٥٥] وكذا، نظرت الصين إلى الأمن السيبراني بوصفه جزء من السيادة السيبرانية، وربما وسيلة لتعزيز السيادة السيبرانية.[٥٦]

وفي هذا السياق، اتجهت الصين عبر ما يعرف بـ"جدار الحماية العظيم" لحظر معظم خدمات "جوجل" بما في ذلك Chrome وGmail، وكذا، حجب مواقع التواصل الاجتماعي؛ مثل: "تويتر" و"فيس بوك"، مع توفير بدائل صينية، مثل: Baidu، وQzone وWeChat.[٥٧] أدركت الصين مدى اعتماد التفوق التكنولوجي الأمريكي على هيمنة الولايات المتحدة على شؤون الفضاء السيبراني العالمي، لذا، فهي تتنافس على هذا التفوق من خلال سياساتها وتحركاتها، عبر مكون طريق الحرير الرقمي في مبادرة الحزام والطريق على سبيل المثال، وفي مجال الاتصالات المتنقلة، من خلال شركات مثل "هواوي".[٥٨]

واستنادًا إلى ذلك، ونظرًا لأن السياسات التي تتبناها الدول لتعزيز سيادتها في الفضاء السيبراني باتت مستندة – بشكل أو بآخر – إلى تعزيز أمنها السيبراني، فإن الأمن السيبراني بات ركيزة أساسية في تعامل الدول مع الفضاء السيبراني. ويعد أول من استخدم مفهوم الأمن السيبراني كان علماء الحواسيب في بداية التسعينات لوصف جملة من المخاطر المرتبطة بالحواسيب والشبكات. بينما عرفته وكالة الدفاع السيبراني

الأمريكية بأنه "فن حماية الشبكات والأجهزة والبيانات من الوصول غير المصرح به أو الاستخدام الإجرامي وضمان السرية والنزاهة وتوافر المعلومات".[٥٩]

لكن واقعيًا وعمليًا فإن الأمر أكبر من كونه مشكلة تقنية، انطلاقًا من أن التهديدات الناشئة عن التكنولوجيات الرقمية لها آثار مجتمعية وسياسية وأمنية مدمرة. لذا، فقد بدأ الساسة والخبراء الاستراتيجيين يتحدثون عن "بيرل هاربور إلكتروني" Electronic Pearl Harbor وأسلحة الإزعاج الشامل Weapons of Mass Disruption[٦٠]. وهي المسألة التي تعني أن السيادة السيبرانية تتجاوز الأمن السيبراني في صورته التقنية الضيقة، إلى محاولة دعم وتعزيز الدولة ككيان في العصر السيبراني، وهو ما يتطلب بلورة حقيقية وعملية لماهية السيادة السيبرانية، وكذا الأطر النظرية والعملية للتعامل معها بما يحفظ سيادة الدولة وأمنها القومي، بل ويحقق مصالحها.

الخاتمة:

يتجه جانب من التحليلات إلى أن التطورات الجارية على الصعيد العالمي، بما فيها التطورات الناجمة عن الفضاء السيبراني، لن تنال من السيادة تمامًا؛ فالسيادة ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية، لكنها قد تؤثر على طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة مقارنة بما كانت تقوم به في الماضي.

إن حماية وصون سيادة الدولة في الفضاء السيبراني باتت ذات صلة وثيقة بدور الدولة كمزود رئيسي للأمن. وعلى هذا النحو، ظهر اتجاه يدفع بقوة نحو تبني مفهوم "السيادة السيبرانية" باعتباره المدخل المناسب لضمان سيادة الدولة وتعزيزها؛ وهو المفهوم الذي شهد جدلاً واسعًا من حيث التعريف والسياسات المرتبطة به، لا سيما بين المدرسة الغربية والمدرسة الصينية. وقد اتضح من هذا الجدل والتباين في الرؤى أن "السيادة السيبرانية" قد خضعت لـ "جدل سياسي"، بطريقة تُمهد الطريق أمام الزعم بتعرض المفهوم لعملية "تسييس" مقصودة، بين المعسكرين (الغرب من جانب، والصين من جانب آخر).

وكان النتيجة الواضحة لذلك هي عدم وجود مفهوم محدد لماهية "السيادة السيبرانية"؛ إلا أن هذا الأمر لم يقف هذا الحد، وإنما انعكس أيضًا في الاختلاف حول التأطير النظري المناسب للتعامل مع المفهوم، وكذا، في التحركات التي قامت بها الدول والسياسات التي سعت لتبنيها. بعبارة أوضح، لم يسفر هذا الجدل – حتى الآن – في تدشين اقتراب متكامل، أو تأطير بنية فكرية وعملية لتعزيز سيادة الدولة تحت مظلة الفضاء السيبراني. إلا أنه في مقابل ذلك، وبغض النظر عن تبني مفهوم "السيادة السيبرانية" من عدمه، فقد اتجهت الدول نحو القيام بتحركات من شأنها تعزيز سيادتها من خلال تأطير وتبني سياسات للأمن السيبراني.

وفي هذا السياق، يبدو أن التعاطي الغربي المحدود وكذا التعاطي الصيني المكثف مع المفهوم كانا مقصودين من كلا الجانبين. ناهيك عن صعوبة إغفال الجانب الدعائي المرتبط بالمواجهة بين الصين من جانب، والغرب – وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية – من جانب آخر. وهي المسألة التي انعكست في أمريين؛ ينصرف الأول إلى التقسيم – الذي بات معتادًا – بين معسكر الدول الديمقراطية والدول الاستبدادية "الأتوقراطية"، وبالطبع ارتبط مفهوم السيادة السيبرانية بالمعسكر الأتوقراطي؛ ويستند الثاني إلى استغلال البعد السيبراني كبعد أساسي لهذه المواجهة، ليس فقط على مستوى الهجمات المتبادلة، ولكن أيضًا على مستوى الخطاب والفكر والتنظير المرتبط بهذا البعد.

ومن ثم، يبدو واضحًا أن حجر الزاوية في الموقف المعياري للصين بشأن الفضاء السيبراني هو مفهوم السيادة السيبرانية، الذي يشكل سياستها الداخلية وكذلك دبلوماسيتها السيبرانية الدولية. وفي المقابل، يعكس تعاطي الكتلة الغربية مع السيادة السيبرانية – على مستوى التحركات والسياسات – تباينات واضحة، بين أوروبا والولايات المتحدة، على الرغم من الأرضية المشتركة التي ينطلق منها الطرفين، والتي تستند إلى حرية الإنترنت وتعدد أصحاب المصالح. ففي حين تسعى الولايات المتحدة لدعم استمرار وتعزيز هيمنتها الدولية، بما فيها بعدها السيبراني، الذي تستند فيه إلى دور الشركات الأمريكية العملاقة، فإن نهج أوروبا يختلف عن نهج الولايات المتحدة في دعمه للمشاركة الحكومية.

وهي المسألة التي تعني أن أوروبا قد تمثل هنا حلقة الاتزان بين النهجين الأمريكي والصيني في خضم المواجهة الجارية بينهما؛ فعلى الرغم من الدعم الأوروبي للمشاركة الحكومية في الحوكمة السيبرانية، إلا أنها تختلف كلية مع مضمون وجوهر الرؤية الصينية للسيادة السيبرانية. إذ أن تعزيز الصين للسيادة السيبرانية مدفوع بمخاوف تتعلق بالأمن القومي، إلا أن سعى أوروبا لتعزيز السيادة في الفضاء السيبراني مدفوع بحماية الحقوق العامة، مثل: خصوصية البيانات، وتطوير الاقتصاد الرقمي الأوروبي.

مجمل القول، إن استمرار سيادة الدولة على الرغم من التهديدات المتنامية والمتصاعدة للفضاء السيبراني، والتي انعكست في تزايد دور الفاعلين من دون الدول، وتزايد حدة الاختراق والانكشافية التي تتعرض لها الدول، بل وتراجع سيطرة الدولة واحتكارها للسلطة، يتطلب ضرورة التعاطي بشكل عقلاني وعملي وواقعي عن طريق طرح منظور أو اقتراب جديد لتسوية الصدام بين الفضاء السيبراني والسيادة، لا يقوم على الانحياز المطلق لطرف على أخر، وإنما وضع إطار مرن للسيادة يلاءم التطورات المتسارعة الناجمة عن الفضاء السيبراني. وذلك مع الوضع في الاعتبار أن السيادة تحت مظلة الفضاء السيبراني تتجاوز مسألة الأمن السيبراني في صورته التقنية الضيقة، إلى محاولة دعم وتعزيز الدولة ككيان.

هوامش الدراسة:

[1] James Der Derian, "Virtuous War/Virtual Theory", **International Affairs**, Royal Institute of International Affairs, Vol. 76, No. 4, (Oct. 2000), p. 784.

[٢] فريد ه كيت، **الخصوصية في عصر المعلومات**، ترجمة: محمد محمود شهاب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩) ص٢٤.

[3] "Cyberspace", **National Institute of Standards and Technology – US Department of Commerce**, available at: https://csrc.nist.gov/glossary/term/cyberspace, 2/2/2020.

[4] Michael Benedikt, **Cyberspace: First Steps**, available at: https://mitpress.mit.edu/books/cyberspace, 28/05/2022.

[5] Patrick W. Franzese, "Sovereignty in cyberspace: can it exist?", **Air Force Law Review**, U.S. Air Force Academy, Department of Law, Volume 64, (Winter 2009), pp. 11-13.

[٦] هبة جمال الدين، "الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد ٢٤، العدد ١، (يناير ٢٠٢٣)، ص١٩٤.

[7] Patrick W. Franzese, **op. cit,** pp. 14-27.

[8] Andrea Leiter, Cyber Sovereignty: A Snapshot from a Field in Motion, **The Harvard International Law Journal**, Volume 61, (2020) p 2.

[٩] *لواء سابق بالجيش الصيني، مستشار أول في المعهد الصيني الدولي للمجتمع الاستراتيجي، ومستشار أول في المعهد الصيني لاستراتيجية الابتكار والتنمية.

[10] Hao Yeli, "A Three-Perspective Theory of Cyber Sovereignty - (PRISM)", **The Journal of the Center for Complex Operations**, National Defence University, Volume 7, No. 2, (2017), pp. 109-115.

[١١] يوسف بعيطيش، "المنهج المقارن في العلوم الإنسانية بديلاً عن المنهج التجريبي"، **مجلة أبحاث**، المجلد ٧، العدد ١، (٢٠٢٢)، ص. ٢٨٤.

[١٢] محمد شلبي، **المنهاجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٧٠.

[13] Reza Azarian, "Potentials and Limitations of Comparative Method in Social Science", **Journal of Humanities and Social Science**, Volume 1, (2011), p. 2.

[١٤] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص ٧١.

[١٥] أحمد الرشيدي، "العولمة والسيادة الوطنية"، في: حسن نافعة وسيف عبد الفتاح (إشراف وتحرير)، **العولمة قضايا ومفاهيم**، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي للعام الجامعي ١٩٩٩-٢٠٠٠، (القاهرة: قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ص ٧٥-٧٦.

[16] Hans Günter Brauch, "Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks", **International Security, Peace, Development and Environment,** Encyclopedia of Life Support System, Volume I, available at: https://www.eolss.net/sample-chapters/c14/E1-39B-02.pdf, 25/2/2023.

[17] Patrick W. Franzese, **op. cit**. pp. 11-13.

[١٨] إيهاب خليفة، الدفاع السيبراني... تنامي التهديدات السيبرانية للمؤسسات العسكرية، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، ٩ أكتوبر ٢٠١٧، متاح على:

https://futureuae.com/ar/Release/ReleaseArticle/426/cyber-defence-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9 ، ٢٠٢٣/٠٨/١٠.

[١٩] هبة جمال الدين، **مرجع سابق**.

[20] Martin Loughlin, "The Erosion of Sovereignty", **Netherlands Journal of Legal Philosophy**, Volume 45, No. 2**, (2016),** pp. 64-65.

[21]"**Sovereignty in Cyberspace: Theory and Practice (Version 2.0)**", Jointly Launched by Wuhan University, China Institute of Contemporary International Relations, Shanghai Academy of Social Sciences, 26 November 2020, available at: https://www.wicinternet.org/2020-11/26/c_808744.htm, 15/03/2022.

[22] **Ibid.**

[23] Uche Mbanaso & Eman Dandaura, "the Cyberspace: Redefining A New World", **Journal of Computer Engineering (IOSR-JCE)**, Volume 17, Issue 3, Ver. VI (May – Jun. 2015), p. 19.

[24]"Cyber Capabilities and National Power: A Net Assessment", **The International Institute for Strategic Studies** (IISS), 28 June 2021, available at: https://www.iiss.org/research-paper//2021/06/cyber-capabilities-national-power, p.6.

[25] Patrick W. Franzese, **op.cit**., pp. 14-27.

[26]Paul Grant, "TECHNOLOGICAL SOVEREIGNTY: FORGOTTEN FACTOR IN THE 'HI-TECH' RAZZAMATAZZ", **Prometheus Journal of Critical Studies in Innovation,** Volume 1, Issue 2, (1983**).**

See also:

Stéphane Couture & Sophie Toupin, "What Does the Concept of 'Sovereignty' Mean in Digital, Network and Technological Sovereignty?", Global Internet Governance Academic Network, **Annual Symposium 2017**, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3107272, 31/01/2023, p. 54.

[27] Binxing Fang, **Cyberspace Sovereignty Reflections on Building a Community of Common Future in Cyberspace**, (Beijin: Science press, 2018), p. xi.

[28] Andrea Leiter, **op.cit**. p 2.

[29] Andrew Liaropoulos, "Cyberspace Governance and State Sovereignty", In: George C. Bitros & Nicholas C. Kyriazis (Eds.), **Democracy and an Open-Economy World Order**, (Springer International Publishing, 2017), p. 27.

[٣٠] سميرة شرايطية، "السيادة السيبرانية في الصين بين متطلبات القوة وضروريات الأمن القومي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتربية**، المجلد ٠٩، العدد ١٦، (يناير ٢٠٢٠)، ص. ٤٠٥.

[31] Binxing Fang, **op. cit**.

[٣٢] سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص ٤٠٦.

[33] Jinghan Zeng, Tim Stevens & Yaru Chen, "China's Solution to Global Cyber Governance: Unpacking the Domestic Discourse of (Internet Sovereignty) ",**Politics & Policy,** Volume 45, Issue 3, (June 2017), pp. 432-464.

[34] Zhou Lanxu and Wang Ying, Sovereignty in Cyberspace paper unveiled**, Daily China**, 22 October 2019, available at: http://www.chinadaily.com.cn/global/2019-10/22/content_37517441.htm, 21/03/2021.

[35] **Ibid.**

[36] "Sovereignty in Cyberspace: Theory and Practice (Version 2.0)", **op. cit**.

[37] Justin Sherman, How Much Cyber Sovereignty is Too Much Cyber Sovereignty?, **Council on Foreign Relations**, 30 October 2019, available at: https://www.cfr.org/blog/how-much-cyber-sovereignty-too-much-cyber-sovereignty, 30\06\2023.

[38] Hao Yeli, **op. cit.**

[39] **Ibid.**

[40] **Ibid.**

See also:

Eric Rosenbach & Shu Min Chong**,** Governing Cyberspace: State Control vs. The Multistakeholder Model, **Belfer Center for Science and International Affairs**, August 2019, available at: https://www.belfercenter.org/publication/governing-cyberspace-state-control-vs-multistakeholder-model, 20/8/2020.

[41] Hao Yeli, **op. cit**.

See also:

Eric Rosenbach & Shu Min Chong**, op. cit**.

[42] Eric Rosenbach & Shu Min Chong, **op. cit**.

[43] "Cyber Capabilities and National Power: A Net Assessment", **op. cit**, p. ١٧٢.

[44] Trisha Ray, The quest for cyber sovereignty is dark and full of terrors, **Observer Research Foundation**, 25 May 2020, available at: https://www.orfonline.org/expert-speak/the-quest-for-cyber-sovereignty-is-dark-and-full-of-terrors-66676/, 25/04/2022.

[45] Rogier Creemers, "China's Conception of Cyber Sovereignty…Rhetoric & Realization", In: Dennis Broeders & Bibi van den Berg (Eds.), **Governing Cyberspace… Behavior, Power, and Diplomacy**, (New York: Rowman & Littlefield, 2020), p. 130.

[46] Yik Chan Chin & Ke Li, **A Comparative analysis of Cyber Sovereignty Policies in China and the EU,** Paper presented at TPRC 2021: The 49th Annual Research Conference on Communications, Information, and Internet Policy, September 22-24 2021, Held Virtually, p. 17, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3900752 , 15/09/2023.

47 **Ibid**, p. 130.

٤٨ رغدة البهي، "Tech Sovereignty...كيف تفرض الدول سيادتها على الفاعلين في المجال الافتراضي"، **دراسات خاصة**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ١٢-٢٤، (يونيو ٢٠٢١)، ص٤.

[49]Terri Moon Cronk, Nakasone Says U.S. Works to Stay Ahead of Cybersecurity Curve, **Department of Defense**, 28 May 2021, available at: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2638552/nakasone-says-us-works-to-stay-ahead-of-cybersecurity-curve/, 03\07\2022.

[50] Richard Fontaine & Will Rogers, "Internet Freedom and Its Discontents: Navigating the Tensions with Cyber Security", in: Kristin M. Lord & Travis Sharp (Eds), **America's Cyber Future: Security and Prosperity in the Information Age,** (Washington: Center for a New American Security, Volume ii, June 2011), p. 148.

[51] "Comment: Internet - New shot in the arm for US hegemony", **China Daily**, 22 January 2010, available at: https://www.chinadaily.com.cn/china/2010-01/22/content_9364327.htm, 24/12/2021.

[٥٢]"أميركا–الصين: من سيحكم الإنترنت في العالم؟ وما سبب "الحرب" على الـ"٥ جي"؟"، **يورو نيوز**، ٣٠ يوليو ٢٠٢٠، متاح على: https://arabic.euronews.com/2020/07/30/u-s-china-who-will-rule-internet-in-the-future-and-why-5g-tech-is-that-important ، ٢٠٢٣/٠٩/٢٥.

[٥٣]"أميركا تحظر بيع معدات ٥ شركات صينية "حفاظاً على الأمن القومي"، **سكاي نيوز عربية**، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٢، متاح على: https://www.skynewsarabia.com/business/1575120-%D8%A7%D9%94%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-5-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A ، ٢٠٢٣/٠٩/٢٢.

[54] Lauren Feiner, Chinese apps remain hugely popular in the U.S. despite efforts to ban TikTok, **CNBC**, 29 May 2023, available at: https://www.cnbc.com/2023/05/29/chinese-apps-remain-popular-in-the-us-despite-efforts-to-ban-tiktok.html, 19/09/2023.

[٥٥] سميرة شرايطية، **مرجع سابق**، ص ٤٠١-٤٠٢.

[٥٦] **المرجع السابق**، ص ٤٠٥.

[٥٧]**المرجع السابق**، ص ص ٤٠٦ -٤٠٧.

[58] "Cyber Capabilities and National Power: A Net Assessment", **op. cit.**

[59] "What is Cybersecurity?", **America's Cyber Defense Agency,** 1 February 2021, available at: https://www.cisa.gov/news-events/news/what-cybersecurity, 12/08/2023.

[60] Lene Hansen & Helen Nissenbaum, "Digital Disaster, Cyber Security, and the Copenhagen School", **International Studies Quarterly**, International Studies Association, Volume 53, (December 2009), p1155.